رقم الايداع : 1257 -2006 الترقيم الدولي : 8623- 1112

سياســــة الاعتــــراف
ضرورة للدولة العراقيــة من أجـل التنوع الثقافي

Politics of Recognition is a Necessity for the Iraqi State In order to cultural diversity

الاستاذ: الحمداني قيــس ناصر راهــي
استاذ مساعد " أ " - قسم الدراسات السياسية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعــــة البصــــرة / العــــراق
qais_nasir@yahoo.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2018/11/13	2018/12/16	2019/02/04

الملخص:

إن الهدف الاساس لهذه الدراسة, هو تقديم فهم للتنوع الثقافي في العراق على وفق المتغيرات التي تدعو الى اعادة التفكير ببناء الدولة, نتيجة المتغيرات الجديدة التي لم تجد لها اجابة في الفهم القديم, ولا سيما ما يرتبط بالهوية الثقافية في المجتمع متعدد الثقافات مثل المجتمع العراقي. إن أهم أحداث الدولة العراقية مع بداية القرن الحادي والعشرين, هي: احداث 2003م, واحداث 2014م, وما بعد داعش. الحدث الأول يرتبط بالتغيير ونهاية النظام الشمولي في العراق, والحدث الثاني له علاقة بسيطرة داعش على محافظات عراقية عديدة, أما الحدث الثالث فيرتبط بالحدث الثاني, إلا أنه يشتغل على ما بعد داعش. وجميع هذه الاحداث بينت وجود خلل في تعامل النظام السياسي العراقي مع قضايا التنوع الثقافي, على الرغم من الاعتراف الدستوري بأن العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب. إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي. ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث, تتمثل بالتأكيد على أهمية دراسة الدولة العراقية كدولة متعددة الثقافات, وهناك فرصة لاعادة بناء المواطن العراقي مابعد الحرب على داعش من خلال سياسة الاعتراف, التي تشير الى التعدد الثقافي .

الكلمات المفاتيح: الاعتراف, الدولة متعددة الثقافات, الدولة العراقية, الأمم المتعددة .

Abstract:

The basic aim of this study is to understand of cultural diversity in Iraq, according to the variables that rethink a State building; because the questions of new variables have no answers in the old understanding, especially, those related to cultural identity in a multicultural society as Iraqi Society. The most prominent events in Iraq in the twenty-first century: the events of 2003, and the events of 2014, and post ISIS. The first event is linked to change and the end of the totalitarian regime in Iraq, the second event is linked to ISIS, the third event is the end of the second event(after ISIS). The methodology in the study was descriptive and analytical. The main results of the study, which includes emphasis on the importance of the study of the Iraqi State as a multicultural state, there is an opportunity to rebuild the citizen post-war By recognition that refers to a multicultural state in Iraq.

مقدمة :

لعل من أبرز المفاهيم التي اهتمت النظرية السياسية المعاصرة بإحيائها هو مفهوم الاعتراف, سواء أكان من أجل القول بانتصار نظام سياسي ما, أو لمعالجة الظلم الذي وقع على الفرد والجماعة, إذ أن احدى التحديات البارزة في القرن الحادي والعشرين تتعلق بالاختلافات الثقافية, وبتعبير آخر قضايا التعدد الثقافي وانفجار الهويات الفرعية, فكيف يمكن معالجة هذه الاختلافات الثقافية داخل المجتمعات السياسية؟ وهذه القضية تعد من ابرز القضايا التي شغلت الفلسفة السياسة المعاصرة بشكل خاص, والعلوم السياسية بشكل عام.

ومن المسلم به أن هناك مفاهيم عابرة الأبعاد, إذ ربما تمتلك بعداً أخلاقياً وآخر اجتماعياً وربما لغوياً. أما مجال البحث هنا, فإنه يرتبط بالبعد السياسي للاعتراف, ولأنه فهم على وفق مجالات معرفية عدة, لذا سيسلط الباحث الضوء على تقديم عملية الفهم الفلسفية لهذا البعد من المفهوم, لينتقل بعدها إلى مناقشة وضع المفهوم كضرورة من أجل معالجة قضايا التنوع الثقافي.

في الشأن العراقي, لعل من ابرز منعطفات الدولة العراقية هو ماحدث في نيسان 2003م, وحزيران 2014م. إذ أن الحدث الأول في 2003م يمثل نهاية لحكم شمولي عمل على قمع عدة هويات ثقافية تمثل مكونات رئيسة في الدولة العراقية, ويشكل ذلك الحدث بداية لتأسيس نظام ديمقراطي, وليس هذا فحسب بل كتابة دستور يعترف بكل مكونات الدولة وهذا ما تشهد به المادة الثالثة والرابعة, إذ أن هاتين المادتين يمكن التعبير عنهما بأنهما آخر ما توصل اليه العقل السياسي الذي يعترف بكل مكونات الدولة. أما الحدث الثاني في 2014م, فقد بين وجود خلل في بنية النظام السياسي العراقي مابعد 2003, إذ الاعتراف الذي اشير اليه في الدستور , كذلك القول ببناء نظام سياسي ديمقراطي يعترف بالجميع لم يكن له حضور على ارض الواقع بالشكل المطلوب وذلك واضح من خلال سيطرة تنظيم داعشعلى محافظات عراقية عديدة. أما الحدث الثالث الذي نعيشه اليوم وهو مابعد داعش, الحدث الذي ينتمي الى أحداث ما بعد الحرب. وهنا يسعى هذا البحث الى التأكيد على ضرورة الاشتغال على احد اسباب نشوء الحدث الثاني بعد الحدث الثالث المتمثل بنهاية داعش, الذي من أبرز مشكلاته هو عدم وجود اعتراف بالآخر, لذا جاء هذا البحث ليحاول تقديم فهم لتلك المشكلة من خلال تقديم الحلول لها وفق منظور سياسة الاعتراف من خلال بعدين الأول نظري مفاهيمي, والثاني عملي يحاول وضع معيار للعمل على وفق التنوع الثقافي الذي يمتاز به المجتمع العراقي من منظور سياسة الاعتراف .

أولا- سياسة الاعتراف:-

إن مفهوم سياسة الاعتراف يعد شائعاً في الاستعمال الغربي, ويشير إلى وصف مجموعة واسعة من الصراعات السياسية التي تحدث مع تزايد وتيرة مشكلات العصر, بل إنها تشكل واحدة من أكثر المشكلات السياسية الحاحاً في العصر الراهن, وترتبط بالمطالبة بحرية التعبير, كذلك معالجة المشكلات العرقية والدينية, فضلاً عن مشكلات ثقافة الأقليات(1). وقد حاول بعض المهتمين بالمفهوم البحث عن تأصيل فلسفي له, وهذا ما يتبين مع تشارلز تايلور(Taylor, Charles)(2) الذي اقترنت أطروحة الاعتراف بشكلها المعاصر بإسمه, فضلا عن أسماء أخرى في النظرية السياسية المعاصرة, هما: اكسيل هونيث(Axel Honneth) وبول ريكور(Ricoeur Paul), وقد اقترنت مناقشة الاعتراف عند هونيث في احد دراساته بإعادة التوزيع وذلك من خلال مشاركته لعمل فكري مع نانسي فريزر(Nancy Fraser)فضلا عن دراسته الصراع من اجل الاعتراف. فضلاً عن القول بأن الاعتراف عند هونيث كان في المقام الأول ليس وسيلة لفهم ظواهر صعود الهوية السياسية أو الحركات الاجتماعية الجديدة, إنما بمثابة الأساس

لإعادة البناء المنهجي للنظرية النقدية [3].أما عن أطروحة الاعتراف عند ريكور, فقد تمثلت في كتابه مسار الاعتراف (The Course of Recognition), الذي هو في الأصل عبارة عن ثلاث محاضرات قدمها في معهد الدراسات الأنثروبولوجية في فينا, ثم طورها في محاضرة له في مركز أرشيف هوسرل في فرايبورغ, ويبدو أن ريكور هنا قد شغله البحث الدلالي لمفهوم الاعتراف محاولا تأسيس نظرية فلسفية لهذا المفهوم[4] .

يمكن القول ان الاعتراف بالهوية الثقافية، يعد من المكاسب المهمة للوصول إلى المعايير العامة التي تقوم على هوية الاعتراف, مثل حقوق الجماعات, وهذه واحدة من أهم اكتشافات سياسة الاعتراف للذين لديهم اختلافات ثقافية[5]. وقد وصف هذا العصر بأنه عصر الهوية الثقافية, إذ أصبح نسق التعدد للجماعات متشكل وفق العرق واللغة والاثنية والجنس, وبمعنى شامل وفق الهوية الثقافية, أي أن الثقافة تشكل الهوية السياسية للجماعات[6]. وهناك عدة قضايا ممكن ملاحظتها اثناء دراسة هذا الموضوع, وهي:

1- لقد كان للاختلاط الثقافي تأثيرا قويا على حياة الانسان, إذ ساهمت العولمة والهجرات في صعوبة تعزيز أوهام النقاء الثقافي[7].

2- دخلت الثقافات في تشكيل الهوية من خلال التفاعل مع ثقافات الآخر[8] .

3- تعني الهوية أنها ثقافة مظهرية وليست جوهرية, والتعدد الثقافي عبارة عن تداخل الاختلافات الثقافية وتشابهها[9].

4- إن العصر الحديث متداخل ثقافيا, والتعدد الثقافي ليس ظاهرة دخيلة[10], وإن كل المجتمعات أصبح لثقافاتها حضورا متزايدا, وهذا التطور يطرح سؤالا في غاية الأهمية, وهو كيف يعالج هذه الأمر؟ ولاسيما إذا ربط بقضايا مثل الحق في الحياة وحرية التعبير[11] .

ثانيا- سياسة الاعتراف والتعدد الثقافي:-

لا يشك أحد بأن مطالب ثقافة الاعتراف تشكل واحدة من أخطر مشكلات العصر, فالتوترات الثقافية, تقريبا, تمثل صورة للعلاقات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة, ولا يمكن فصل العلاقات الثقافية عن العلاقات الاجتماعية أو معالجتها بشكل منفصل, فالثقافة اليوم هي وسيلة علاقة للتفاعل مع الآخر[12], وعلى الرغم أن هناك من اشار إلى أن جميع الصراعات سوف تتبدد في المستقبل, إلا أن ما يحدث هو العكس, فجميع العلامات تشير إلى ضخامة التفكك[13]. وما يؤكد الرأي السابق العلاقة المعقدة بين هوية الفرد والانتماء الثقافي، إذ أن عدم الاعتراف والحفاظ على الطابع الفريد للمجتمعات الثقافية المختلفة يهدد مبدأ الاحترام المتساوي[14].

ومن جملة الأسئلة التي تطرح, ما الذي يتضمنه الاعتراف بحق الاختلاف؟ وهل يعني الاعتراف بقيم متساوية لطرائق مختلفة في الوجود, وهل هناك اعتراف بالقيم المتساوية على وفق سياسة الاعتراف؟ لقد لوحظ أن الطرائق المختلفة لاختيار الناس للوجود لا يجعلهم متساوين, بل يجدون أنفسهم من خلال الثقافات, وإن الاختلاف المجرد بذاته لا يمكن أن يشكل أرضية للقيم المتساوية[15], ومن جملة قيم التعدد الثقافي إنه يخلق المزيد من الخيارات لكل فرد، فوجود ثقافتين أو أكثر داخل الدولة يمنح خيارات أوسع لكل فرد[16].

وينبغي هنا ملاحظة أن الثقافة تساهم في ثراء حياة الناس, وهذا القول يعد مثيرا للاهتمام للعديد من الناس لأنه يتجنب الاعتماد على مصالح أعضاء الجماعة فحسب, بل يركز على كيفية افادة المجتمع الأوسع من مجموعة الحقوق المتباينة, فالتعدد الثقافي في المجتمع يحسن نوعية الحياة, ويعمل على اثراء التجربة وتوسيع الموارد الثقافية, من هنا تعبر حماية ثقافة الأقليات عن الاعتراف المتزايد, في حين هناك من ينادي بالتزام ثقافة الأغلبية, وتناشد مصلحة الأغلبية وتدافع عن الحقوق من حيث المصلحة الذاتية لا العدالة فحسب[17].

ويمكن القول أن سياسة الاعتراف تدعو لأن تكون الجماعات المهمشة موقرة من أجل تصحيح وضعها بالتساوي مع أعضاء الجماعات الأخرى, مبينة كذلك الحال بالنسبة لمواقف المواطنين تجاه بعضهم البعض, وتعمل على اتخاذ التغييرات القانونية أو السياسية من خلال[18]:-

1- التصدي للتدابير التي تحد من التسامح في الممارسات, وتسيء إلى الكرامة,وبالنتيجة تهدد المكانة العامة للجماعات المهمشة, ويتمثل ذلك بقوانين ضد العنصرية، أي التصدي لـ (خطاب الكراهية) .

2-الاستجابة لمطالب أفراد الأقليات حول قوانين الدولة على أساس النظر لهويتهم الثقافية .

وفي هذا السياق, يمكن التمييز بين مفاهيم الاعتراف والتسامح بالمعنى الأساس، فالتسامح ليس سوى تسوية مؤقتة وليس لديه الكثير ليفعله مع الاعتراف, ومع ذلك، إن الاحترام يكمن في معنى التسامح, ويمكن استعمال الاحترام للتبرير مع ملاحظة عدم المساواة الثقافية والسياسية[19],ويعني الاعتراف احترام موقف الآخرين بوصفهم أفرادا, وعلى هذا النحو هم جديرون بأن يحترموا, ويشير الاحترام إلى الشعور بالإعجاب والتقدير, أما المساواة فإنها تنص أيضا على احترام الآخرين, وهي ليست مبدئا أخلاقيا فحسب، إنما تمثل مبدئا سياسيا أساسيا ومن أجل فهم كيف يكون الاحترام على وفق المساواة يفترض السعي عبر الاعتراف بالهوية[20].

يتبين مما سبق انتقال البحث من الاشتغال على هوية الفرد إلى هوية الجماعة, فهل تترك هوية الجماعة المهمشة تتفكك, أو تترك لتواجه التمييز في ضمن الجماعة الأكبر, أم يفترض العمل على

الغاء التميز والعنصرية واتاحة الفرصة للجماعات المهمشة للتعبير عن ثقافتها الخاصة في التعليم والمؤسسات على وفق مبدأ الاعتراف؟ أما الاشتغال على الحياد والتسامح بالمقابل من الاعتراف فإن هذا يقدم حلا وقتيا ولا يقدم حلا جذريا, وعند الاعتراف بالتمايز والتعدد الثقافي للجماعات, فمن الواجب وضع آليات قانونية وسياسية تمنع التهميش .

رابعا- فهم الدولة العراقية- على وفق سياسة الاعتراف:-

إن العراق ما بعد 2003م, لم يكن كما هو عليه قبل ذلك التاريخ, فوفق الدستور وبشكل خاص وفق المادة الثالثة منه عرفت الدولة العراقية بأنها دولة متعددة القوميات والاديان والمذاهب, وبالنتيجة هي دولة تعمل لجميع مكوناتها وليس لجماعة أو مكون واحد, لكن هذا الاعتراف الدستوري بحاجة الى جهد نظري يبين ويؤسس لهذا القول وفق الاختصاصات العلمية المتعددة .

إن الاعتراف الدستوري,الذي يشير إلى شكل الدولة العراقية بأنها دولة متعددة هو اعتراف بأن العراق دولة تحتوي على عدة هويات ثقافية وليست ثقافة واحدة, إذ يقول احد الباحثين : "إن العراق على الصعيد الاثني, كمجمل الشرق الاوسط, وبخلاف رأي واسع الانتشار, أقل تجانسا بكثير مما يعتقد, ولزمن طويل, تمت مسايرة فكرة وكأن العراق لا يتكون إلا من العرب والاكراد والتركمان والاشوريين الكلدان, في حين كشفت الدراسات الحديثة بأن العراق يتكون من 64 جماعة اثنية ودينية "[(21)] .

وعند النظر في تاريخ العراق منذ منتصف القرن العشرين, يمكن تحديد رأيين بشأن طبيعة الدولة, إذ يعتبر الرأي الأول إن عمليتي بناء الدولة والأمة في العراق كانتا ناجحتين, وتمخضتا عن ظهور هوية قومية عراقية, الى جانب بزوغ عراق ذي مؤسسات حكومية على الطراز الغربي,أما الرأي الآخر فمفاده أنه (منذ البداية كان عراق مابعد عام 1920 مجرد خدعة)[(22)].

ومن الواجب القول أن نظام البعث ماقبل 2003م قد ارسل رسالة لمكون رئيس في الدولة العراقية تمثلت تلك الرسالة في انه ليس امامهم سوى التبرؤ من تراثهم الثقافي لكي يصبح بإمكانهم ان يتمتعوا بالمزايا التي تمنحها الدولة, وعلى الرغم من أن هذه الرسالة قد وجهت الى مكون بذاته, إلا إنها قد شملت مكونات اخرى[(23)], أما ما بعد 2003م فإن النظام السياسي العراقي حاول انصاف جميع مكوناته, وهنا القول بالمكونات لا يعني العمل على تفتيت الهوية الجامعة, إنما التأسيس لها مع المحافظة على الهوية الفرعية للمكونات في ظل دولة عراقية ذات هوية تحتوي الجميع وفق اسس المواطنة,وبالنتيجة الاعتراف بإن العراق دولة تحتوي عدة هويات ثقافية وليست ثقافة واحدة.

أ-الدولة العراقية مابعد2003 محاولة للاعتراف بالتعدد:-

إن الدستور العراقي (2005م) في مادته الثالثة كما ذكر سابقا في ثنايا البحث يشير إلى تعدد اللغات أيضا سواء أكانت العربية والكردية أم التركمانية والسريانية والارمنية. وهذه المادة تشير إلى

نهاية دولة الأمة الواحدة والتأسيس إلى الدولة المتعددة واحترام الاختلاف من اجل محاربة الاقصاء الذي كان سائدا قبل هذه الفترة .

ولكن امام هذه المادة الدستورية فإن الحكومة والنخب والاحزاب لجأت إلى اسلوب السكوت وتجنب أية تفاصيل لماهية المجتمع العراقي وفق الاعتقاد بإن الانتقال إلى تعدد الهويات في المجتمع سيؤدي تلقائيا إلى الوحدة, لكن الذي حصل هو العكس تملما, وفي الوقت نفسه عمل بعض المعنيين على تفتيت العمل الحكومي والحاقه بالاحزاب وفق استحقاق الجماعات, وإن عملوا على الاعتراف بالتنوع الثقافي فمن اجل الاقصاء أي لجوء جماعة إلى اقصاء جماعة اخرى .

يحاول بعض المهتمين ارجاع حالة التفكك الذي تعيشه الدوله العراقية الراهنة إلى التغيير الذي حدث ما بعد 2003م, والحقيقة إن هذا التغيير فجر سؤال الدولة والهوية ولم يكن مسؤولا عنه, إذ أن عملية التفكك الوطني التي جرت في ظل حكم النظام البعثي اصبحت اكثر وضوحا مع انتفاضة العام 1991م, فعند مقارنة الوضع بالسنوات السابقة نجد أن الخلافات بين الحركات الايديولوجية الرئيسة الثلاث, الاسلامية (اغلبها شيعية) والقومية العروبية (السنة) والقومية الكردية (الكرد), قد تفاقمت اكثر, وبحلول الوقت الذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق في العام 2003م كان المجتمع العراقي قد تفكك, ومن بين الاسباب التي أدت إلى ذلك قيام النظام في التسعينيات باقأمة أو اعادة احياء حكم العائلة, والحملة الايمانية, واعادة المجتمع العراقي إلى القبلية [24]، وامام ما تم ذكره من فشل للأنموذجين سواء أكان مع إنموذج الدولة الأمة في العراق ما قبل عام 2003م أم مع أنموذج الدولة المتعددة في العراق مابعد عام 2003م, يعتقد الباحث بإمكانية الموائمة بين الأنموذجين لمناقشة الشأن العراق وفق إعادة بناء ذاكرة جامعة لبناء دولة واحدة لأمم متعددة .

ب- نحو سياسة لاعادة تشكيل الذاكرة من أجل بناء دولة واحدة لأمم متعددة:-

وفق رأي احد الباحثين تعرف الذاكرة التاريخية "على إنها التصورات الجماعية التي تشترك بها مجموعة بشرية معينة بصدد احداث وقعت في الماضي, الذي يدرك على إنه قد شكل هويتها ووضعها السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي المعاصرين"[25] .

إن الموقف المشروع من تراث الذات ليس معناه الحذف التام أو الالغاء التام للعناصر التراثية, ولكن ثمة انتقاء يقوم على الحذف والاستبقاء, فالسلب ليس تلما والاستبقاء ليس كليا, وما الحذف سوى جهد واع لتفكيك الذات, وعلى الاصح تحرير الذات من سلبيات ماضيها, وبالنتيجة فإن ما يتبقى من التراث لايمكن قبوله, إلا من خلال الموقف النقدي, لأن كل ما هو منبثق من ماضي الذات ليس بالضرورة خيرا[26], وهنا لابد من مراجعة الذاكرة من أجل اللحظة الراهنة .

وكذلك محاولة الوقوف عند الأسئلة الآتية:"ما العلاقة بين سلطة الدولة والذاكرة التاريخية؟ وما الذي يمكن ان نتعلمه عن بناء الأمم وقدرة الدول على انتزاع الرضى من المحكومين من خلال دراسة هذه العلاقة؟ على الرغم من أن الكثير من المجتمعات العربية تعزوا أصولها إلى حضارات قديمة, إلا أنها تبقى محكومة بدول تم تأسيسها حديثا نوعا ما من القوى الاستعمارية في الغالب. وفي هذا الاطار, فإن الذاكرة التاريخية تصبح أداة مهمة بيد النخب السياسية لتعزيز سيطرتها وشرعيتها"[27], وهنا يستحضر القول الآتي: "الحاضر ليس لحظة النسيان, إنه اللحظة التي ستنفجر فيها الحقيقة, حيث يظهر الظلام والعتمة والافتراضي في وضح النهار, وهذا ما يجعل الحاضر موحيا ومحللا للماضي في الوقت نفسه "[28].

و"في ضوء المكونات الأساسية المطلوبة لتشكيل أمة وبنائها, ..., هناك مجموعتان من المشاكل التي يبدو إنها تأتي في مقدمة مشاكل الوحدة الوطنية في العراق, الاولى ترتبط بصورة منظوماتية بتشكيل الأمة وتتعلق بشخصية المجتمع العراقي, اما الثانية فهي قضية متشعبة ترتبط بمحاولات الانظمة العراقية المتعاقبة لبناء أمة, وخاصة بسياسات التمييز والاقصاء واستحواذ مكون عرقي عربي او طائفي سني على السلطة, وتشترك في هذا الموضوع الذاكرة والاصل المشتركين , التاريخ المشترك, الثقافة, اللغة, القيم الوطنية, الرموز المشتركة, الارتباط بوطن تاريخي واحد, والايمان بمصير قومي مشترك"[29].

وفي الوقت نفسه, يفترض العمل وفق القول الآتي: "يجب علينا أن نحذر أيضا من الميل إلى المبالغة في أهمية التجانس الموروث عن الماضي التاريخي العربي وعمقه, عندما نتكلم عن مسيرة معكوسة, فالتمايزات لا تختفي إلا في اطار تاريخي محدد يتميز بالتوسع والصعود الاجتماعيين, ويتوقف زوالها نهائيا لتكوين جماعة جديدة على عمق الاندماج الاجتماعي وسعته, الذي سمحت به الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة في اثناء فترة التوسع والازدهار"[30], وفي الوقت نفسه الايمان بالقول بأن تعدد الثقافات داخل الدولة الواحدة سيهدد الهوية القومية للشعب, وبالتالي يهدد معنى التاريخ لهذا الشعب الذي سيكون مستقبله معرضا للخطر حتما[31] .

كذلك لابد من وجود توظيف للتعليم فهو المرتكز في تشكيل الذات في بعدها الاجتماعي من خلال عدة أمور تتبين من خلال القول: "إن عدم المساواة بين البشر ينتج من التعليم بوصفه حالة للناس أنفسهم في ظل أنواع متنوعة من البرامج الحكومية, وإن أنبل انسان يفقد نبله في ظل الاستبداد, ويزحف نحو الكذب والخداع ويزحف نحو البذخ والعبودية, فلا عجب إنهم في النهاية قد اعتادوا هذا الأمر وقبلوه, على الرغم من إنه حال يرثى له, وبالتالي فإن هذا البؤس ليس من عمل الطبيعة بل من الطبيعة البشرية[32].

ج-ما الذي ينبغي وفق القول بالتعدد والاختلاف؟

إن الدعوة إلى تأسيس الدولة المتعددة يقع ضمن النظرية المعيارية السياسية, ومن هذا المنطلق من المشروع طرح السؤال الآتي, ما الذي ينبغي فعله إذا تم الاعتراف بالتعدد والاختلاف؟

1-ينبغي منع سيادة هوية جماعة واحدة, بينما تقهر أي هويات أخرى(33).

2- التصدي أو كشف زيف السياسات المرتبطة بالاقصاء وعدم الاعتراف بالآخر والمتمثلة بما يأتي(34):-

أ-عدم تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة الجماعة المسيطرة على إنها لغة الأمة الرسمية والوحيدة, وهذا يتطلب أن تكون اللغة الوحيدة المستعملة في المؤسسات الحكومية.

ب- بناء نظام تعليمي الزامي يقدم منهاجا يركز على تعليم لغة وأدب وتاريخ الجماعة المسيطرة .

ت- فرض النظام السياسي المركزي واستبعاد الحكم الذاتي للأقليات .

ث- تمثل وسائل الأعلام مؤسسات الجماعة الثقافية المسيطرة .

ح- تبني رموز وتاريخ الجماعة المسيطرة والاحتفاء بأبطالها وثقافتها, وينعكس ذلك في اختيار تسمية الشوارع و الابنية والمؤسسات العامة, وما إلى ذلك .

خ- انشاء نظام قانوني وقضائي موحد يعمل من خلال اللغة والتراث القانوني للجماعة المسيطرة.

3- التشجيع على ثقافة الدولة المتعددة والمتمثلة بالأمور الآتية:-

أ-العمل على رفض فكرة إن الدولة ملك لجماعة معينة, بل العمل على تشجيع الرؤية القائلة بأن الدولة تنتمي لجميع المواطنين على حد سواء(35).

ب- العمل على نبذ أية سياسة لبناء الدولة التي تستبعد الأقليات أو الجماعات غير المسيطرة, وتقبل بدلا من ذلك أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة وأن يعاملوا كمواطنين متساوين بالكامل في الحياة السياسية من دون أن يضطروا إلى اخفاء أو انكار هويتهم الثقافية, فالدولة ملزمة بالاعتراف والتكيف مع ثقافة الجماعات غير المسيطرة على نحو ما تفعل مع الجماعة المسيطرة, وتعترف بالظلم التاريخي الذي وقع من الجماعات المسيطرة بسبب سياسة الاستيعاب والاقصاء وتظهر استعدادها لمعالجة ذلك(36).

ج- العمل على تصحيح المفاهيم, مثلا إن المساواة لا تعني المطابقة فهي لا تتطلب منا أن نجعل كل شخص مثل أي شخص آخر أو جعل الأقليات مطابقة للأغلبية المهيمنة(37) .

د- ينبغي تنظيم ممارسات الثقافات المتعددة على نحو متحضر(38) .

هـ- إن التعدد الثقافي يزيد من الخيارات ويوسع من حرية الاختيار, وهذه السمة يمكن عدها نقطة مهمة بل هي مفيدة للغاية, لأنها تثمن الثقافات الأخرى بوصفها خيارات أخرى[39], والتعدد الثقافي هو أيضا يشكل جانبا مهما وشرطا لحرية الإنسان, لأن في التعدد يخرج الانسان من سجن ثقافته ليتواصل مع ثقافة الآخرين وفي تواصله تتحقق حريته[40] .

الخاتمة :

يمكن القول أن الاعتراف يساهم في تشكيل هوية الفرد, وأن الحوار يعد شكلا من أشكال هذا الاعتراف ضمن الجماعة, وكذلك ممكن نقل البحث من الاعتراف بالفرد إلى الاعتراف بالجماعة, فهوية الفرد تتشكل بالاعتراف وكذلك هوية الجماعة تتشكل بالاعتراف, وهذا الأمر ينطبق على الحوار أيضا الذي هو تمثيل للاعتراف, وبهذا تتحقق امكانية اعادة تشكل الهوية وفق أية متغيرات جديدة, أما في حال عدم الاعتراف, فسينتج اصرارا على التمسك بالهوية التي تكون منغلقة على ذاتها نتيجة الازدراء والتهميش, وبالنتيجة ربما يتشكل الفكر المتطرف الذي ربما يستثمر عدم الاعتراف بالآخر كآلية لتسويق افكاره من خلال المهمشين .

إن كانت الدولة تحتوي على جماعات ثقافية متنوعة تحترم ثقافاتها ولغاتها المختلفة, بل ويصل الأمر الى اقراره والاعتراف به دستوريا, فهل يحل هذا القرار المشكلة؟ قد يحل المشكلة في حالة اكماله بتشريع القوانين التي تؤمن هذا الاعتراف بالتعدد, وهنا يأتي دور الباحثين من مجالات مختلفة, سواء أكانت من مجالات دينية, قانونية, تربوية, إعلامية, واجتماعية, أو مجالات أخرى للبحث بما يؤمن تحقيق الاعتراف بالتعدد وفق المجالات المعرفية المذكورة آنفا كل حسب تخصصه. فضلا عن تجريم مثيري الفتن بين الجماعات الثقافية, سواء أكانوا من الذين يحملون عنوانا دينيا أو سياسيا أو اعلاميا, أو أي شخص ينتمي للدولة المتعددة, فضلا عن الاعتراف بأن الدولة هي متعددة الثقافات, ولا تخضع لأي هوية من هويات الجماعات الثقافية, بل هي جامعة لكل الهويات التي تحتويها .

هناك حاجة لتقديم فهم للدين (من خلال التسامح وهنا دور للداعية والمثقف), وتقديم قراءة للتاريخ بوصفه روايات وليست رواية واحدة أي النظر إليه بوصفه وقائعا وليس حقائقا, وهنا يركز على قراءة التاريخ من أجل السلم الأهلي, وإن كانت هذه القراءة تتضمن الكذب إلا إن هذا النوع من الكذب يعد نبيلا, ويهدف الى الصلاح واحلال السلام بين أفراد المجتمع .

ما الذي ينبغي من اجل الاعتراف بالآخر؟

1-إن القول بالدولة متعددة (القوميات, الطوائف, الاديان) يعني تشكيل الهوية السياسية من دون الاصل الثقافي .

2-الدولة المتعددة بحاجة إلى قيادة عابرة للهوية في مرحلة التأسيس على الاقل .

3- أن تعمل الحكومة على تشجيع ثقافتين أو اكثر داخل الدولة, والعمل على رفض فكرة إن الدولة ملك لجماعة معينة, إنما تعمل على تشجيع للرؤية القائلة بإن الدولة تنتمي لجميع المواطنين على حد سواء.

ويمكن الاشارة إلى إن التنوع قوة للمجتمع في حال تنظيمه وسينتج دولة متعددة, فضلا عن إن التأكيد على الهوية الثقافية ليس من أجل العمل على تشظي المجتمع بقدر ما هو انصاف لافراده وبالنتيجة تكون لهم هوية رئيسة هي هوية الدولة مع حفاظهم على هويتهم الفرعية, وهذا سيمنع البعض من المطالبة بالانفصال عن الاكثرية, لأن حقوقهم سيحصلون عليها, فضلا عن منع تدخل دول الجوار بنسبة ما من خلال المكون الأقرب منها.

الهوامش:-

1- Tully ,James, Public Philosophy, New Key, Volume I: Democracy and Civic Freedom,Cambridge University Press, UK, First Published, 2008,p. 166.&

Parekh, Bhikhu, Redistribution or Recognition? A Misguided Debate, In Ethnicity, Nationalism, and Minority RightsEdited by Stephen May, Tariq Modood, and Judith Squires, Cambridge University Press, UK, First Published, 2004, p.199.

2- تشارلز تايلور (1931-؟) فيلسوف كندي غزير المعرفة من الصعب تصنيفه على وفق أحد المجالات الفلسفية, إذ لديه اهتمامات في فلسفات الأخلاق والسياسة والدين وفلسفة اللغة والجماليات, ويتقن ثلاث لغات هي: الفرنسية والانكليزية والالمانية, وله حضور فلسفي في العالم الانجلو أمريكي فضلاً عن المانيا, نال كتابه عصر علماني حضوراً في الأوساط الفلسفية والثقافية, وقد عمل استاذاً في جامعة ماكجيل, فضلاً عن مشاركته في الحياة السياسية الكندية, إذ إنه ممثل عن الكيبيك ويحظى بشعبية واسعة, وفي عام 2007م عُين رئيساً بالاشتراك مع جان بوشار في اللجنة الاستشارية المتعلقة بالاختلافات الثقافية, التي سميت لجنة بوشار-تايلور. تحدث عنه اشعيا برلين بكلمات واصفاً إياه "إن تايلور يمتلك ذكاءً حاداً وعمقاً انسانياً, وفكراً صادقاً, وله رؤية رائعة في مجموعة متنوعة من التقاليد الفلسفية, ويشهد له بأنه مصدر إلهام حقيقي حتى لأولئك الذين يحملون وجهات نظر مختلفة عنه".

Berlin, Sir Isaiah,Introduction for Philosophy in an age of pluralism The philosophy of Charles Taylor in question, *edited by* James Tully with the assistance of *Daniel M. Weinstock*, Cambridge University Press, UK, First published, 1994, p.1

3- Markell, Patchen Recognition and Redistribution, in Political Theory, Edited by John S. Dryzek Bonnie Honig and Anne Phillips, Oxford University Press, Oxford &New York, First Published, 2006, p.452.

4- Ricoeur, Paul, The Course of Recognition, Translated by David Pellauer, Harvard University Press, USA, 2005.

5- Tully James, Public Philosophy, p.181.

Kymlicka, Will, & Avigail Eisenberg(Editors), Identity Politics in the Public Realm, UBC Press, Toronto, 2011, p.1.

-7Callan, Eamonn, The Ethics of Assimilation, Ethics, University of Chicago, April 2005, p.471.

-8Tully, James, Strange Multiplicity Constitutionalism in an Age of Diversity, Cambridge University Press, UK, First Published ,1995, pp.10-11.

-9Ibid.

-10Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship within Multination States, Ethnicities, Sage Publication, 2011, p.18.

-11Taylor, Charles, The Politics of Recognition, Multiculturalism, Examining The Politics Of Recognition, Edited by Amy Gutmann, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1994, p.63.

-12Tully, James, Strange multiplicity Constitutionalism in an age of diversity, p.15.

-13Ibid, p.15.

-14Casals, Neus Torbisco(Edited), Group Right as Human Rights, Springer, USA, 2006, p.179.

-15Taylor, Charles, The Ethics of Authenticity, p.51.

-16Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship, pp.121-122.

-17Ibid, p.121.

-18Seglow, Jonathan, Theorizing recognition, Multiculturalism, Identity and Rights, Edited by Bruce Haddock and Peter Sutch, by Routledge, by Routledge, First published ,2003, p.78.

-19Seymour, Michel, The Plural States of Recognition (Editor), Macmillan Press, First Published, 2010, pp.6-7.

-20Galeotti, Anna Elisabetta, Respect as Recognition: Some Political Implications, Michel Seymour, The Plural States of Recognition (Editor), Macmillan Press, First Published, 2010, p.78.

21- جوزيف ياكوب, مابعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول, ترجمة حسين عمر, المركز الثقافي العربي, بيروت- الدار البيضاء, ط اولى, 2004, ص182.

22- ستانسفيلد, جاريث, العراق – الشعب و التاريخ والسياسة - , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ط أولى, ,2009, ص62.

23- دافيس, اريك, مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث), ترجمة حاتم عبد الهادي, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ط اولى , 2008, ص15 .

24- كرمانج, شيركو, الهوية والأمة في العراق, ترجمة عوف عبد الرحمن عبدالله, دار الساقي-دار اراس, بيروت-اربيل, ط اولى, 2015, ص 233 .

25- دافيس, اريك, مذكرات دولة, ص15 .

26-لارين, جورج, الايديولوجيا والهوية الثقافية (الحداثة وحضور العالم الثالث), ترجمة فريال حسن خليفة, مكتبة مدبولي, 2002, ص24 .

27- دافيس, اريك, مذكرات دولة, ص12 .

28- فوكو, ميشيل, يجب الدفاع عن المجتمع, ترجمة الزواوي بغوره, دار الطليعة, بيروت, ط اولى, 2003, ص 224 .

29- كرمانج, شيركو, الهوية والأمة في العراق, ص 315 .

30- غليون, برهان, المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, قطر, ط ثالثة, 2012, ص46 .

31- سيبرتان-بلان, غيوم, الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين, ترجمة عز الدين الخطابي, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, ط اولى, 2011, ص79.

-32Herder, Johann Gottfried, Another Philosophy of History and Selected Political Writings, Translated, With introduction and Notes, By Ioannis D. Evrigenis and Daniel Pellerin, Hackett Publishing Company, 2004, p.126.

33– كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية, ج الأول, ترجمة امام عبد الفتاح امام, عالم المعرفة, الكويت, عدد 377, ط أولى, يونيو 2011, ص 82 .

34- المصدر نفسه, ص 83 -84. يراجع أيضاً:

Gustavsson, Sverker,& Leif Lewin, (Editors) ,The Future of the Nation State, Routledge, London, First Published,1996, p.5. & Kymlicka, Will, Modernity and National Identity, in Ethnic Challenges to the Modern Nation State, Edited by Shlomo Ben-Ami& Others, Macmillan Press LTD, UK, First Published, 2000,p.18.

-35Kymlicka, Will, Modernity and National Identity, p.17.

36- كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية, ج الأول, ص 87 .

-37Carens,Joseph H. Culture, Citizenship, and Community (A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness), Oxford Univesity Press, First Published, 2000, p.88.

38- كيمليكا, ويل, اوديسا التعددية الثقافية, ج الأول, ص 130.

-39Parekh, Bhikhu, Rethinking MulticulturalismCultural Diversity and Political Theory, MacMillan Press, First Published, 2000, p.16.

-40Ibid, p.167.